"أنجح بفلوسي" يتداولها طلاب الفئة المترفة في أوقات الامتحانات

□ بغداد / عبد الله خالد

قاعة امتحانية

"أنجح بفلوسي"، عبارة تتردد بين أوساط الطلبة مع بدء الامتحانات النهائية، وهي لا تعني الاستعانة بمدرسين خصوصيين أو استخدام طرائق تدريس جديدة، وإنما تترجم في هذا الوقت باعتبارها (شراء الأسئلة) أو (شراء ذمم المدرسين).

في إحدى قاعات البلياردو بمنطقة الكرادة وسط بغداد، كان غريباً احتشاد عدد من الطلبة للتسلية في أوقات الامتحانات، والدهشة تتبدد عندما تسمع الشاب أحمد الذي يبدو الترف على ملامحه يخاطب أقرانه "أبيعلكم الأسئلة بـ١٠٠ ألف" وتلك العبارة سحرية وكفيلة بجعل الجميع يلتف حوله ويتلقف ما يقول.

وأحمد ليس سوى طالب في الصف الثاني المتوسط يقول في حديثه لـ"المدى": إنه "اشترى أسئلة الامتحان للدرس الواحد بـ١٥٠ الف دينار من شخص اشتراها بدوره من مدرس المادة، وهي عبارة عن مجموعة أسئلة لا تتجاوز ٨ اسئلة"، مضيفا "سأبيع الأسئلة إلى ١٠ طلاب".

الطالب بشير الذي كان يقف بالقرب من أحمد قال بدوره: إنه لا يستطيع شراء الأسئلة لعدم امتلاكه المال اللازم وأنه جاء ليكون مستمعاً عسى أن تسرق أذنه بعض الأسئلة.وكان محمد ضمن المجموعة التي تريد شراء الأسئلة عندما صاح "بفلوسي أنجح، ولو كنت أملك المال منذ بداية السنة لحصلت على إعفاء لغاية نهاية السنة الدراسية، فالدرس الواحد يعفى بـ٧٠٠ ألف دينار"، على حد قوله.

مدير إعلام وزارة التربية وليد حسين نفى بشكل كامل هذه الظاهرة وأعتبرها تشويهاً لصورة الهيئة التدريسية، وزاد "لا توجد أسئلة تباع وإنما هناك بعض المرشحات التي يعطيها المدرس للطالب لكي تقلل من حالات الرسوب في بعض المدارس".

وفي وقت سابق كان وزير التربية محمد تميم، قد ناشد أولياء أمور الطلبة بتشجيع أولادهم على الدراسة وحثهم على الحصول أعلى الدرجات.

وكانت وزارة التربية قد أصدرت قراراً يمنع التدريس الخصوصي بكل أشكاله لكن هذا الإجراء لم يمنع انتشار الظاهرة أو يعالج آثارها.

ويقول بعض الأهالي أن المدرس الخصوصي يقف أحياناً خلف ظاهرة بيع الأسئلة، فهو يتفق مع الطالب أو عائلته على منحهم الأسئلة أو إعفاء الطالب من الامتحان مقابل مبالغ مالية.

لكن المدرس عدي أنور يعتبر ان تلك الظاهرة محدودة جداً لكنها موجودة، وأن التوجه إلى شراء الأسئلة لن يفيد الطالب في النهاية لأنه مضطر إلى خوض الامتحانات الوزارية في نهاية المرحلة الدراسية.

ويكمل "لا اعتقد أن المدرس العراقي المعروف بخبرته ونزاهته ينحدر إلى هذا المستوى، لكن هناك حالات شاذة قليلة".

ويقول المشرف التربوي خالد حسون أن وزارة التربية تتكفل بملاحقة مثل هذه الظواهر الشاذة، لكن اللوم في جزء منه يقع على العائلة التي يجب أن لا تسمح بذلك أو تساهم فيه، لأن النجاح بهذه الطريقة لن يقود في النهاية إلا إلى الفشل.في قاعة البلياردو في اليوم التالي كان الجو أكثر هدوءاً ولكن بعض الطلبة الذين سمعوا قصة الأسئلة قدموا مبكراً بانتظار زميلهم أحمد الذي لم يأت في ذلك اليوم.

نص ردن

▪ علاء حسن

ذيول القائمة

من الضروري جدا للمتذمرين من تصاعد لهجة تبادل الاتهامات بين الاطراف المشاركة في الحكومة والمدافعين عن مواقف زعماء الكتل والائتلافات على وفق قاعدة "انصر أخاك ظالما ومظلوما" مراجعة نتائج الانتخابات التشريعية السابقة الصادرة عن المفوضية المستقلة، للتعرف على عدد أصوات الناخبين المصوتين لصالح بعض النواب، المعروفين بأنهم يستخدمون العيار الثقيل من التصريحات المصحوبة بصوت صاخب، وأحيانا متشنج لإيهام الرأي العام المحلي بأن زعيم هذه الكتلة، وذلك الائتلاف هو الشخصية الوطنية الوحيدة القادرة على قيادة دفة الحكم، وانقاذ البلاد من المؤامرات الداخلية والخارجية.

نتائج المفوضية المستقلة سواء بالعد الالكتروني ثم اليدوي، كشفت عن حصول بعض النواب على مقاعدهم في البرلمان باصوات زعماء القائمة، وكانوا في ذيلها وبفضل النظام الانتخابي المعتمد ، المثير للجدل والتساؤلات، اصبح القابع في ذيل القائمة ممثلا للشعب ، بعشرات الاصوات من ابناء عشيرته والمقربين منه ، او من عناصر حمايته اذا كان مسؤولا او مستشارا او قياديا حزبيا اعلن انضمامه لقائمة معينة، يراها صاحبة الحظ الاوفر في حصد اصوات الناخبين.

القابعون في ذيل القائمة بعضهم لم يحقق امنيته في الوصول الى البرلمان ، والتمتع بامتيازاته ، وهذه المعادلة ، تخضع لحساب الولاءات والتمسك بعقيدة الدفاع عن الزعيم ورئيس الكتلة ، ونكران الذات والاستمرار في حملة الدفاع عن الانجازات الحكومية، وهذه الوصايا موجهة لمن فشل في تحقيق الحلم ، لحين حلول موعد الانتخابات التشريعية المقبلة، ليكون في مرتبة متقدمة في القائمة والتخلص من لعنة ذيلها، عسى ان يحالفه الحظ والنظام الانتخابي المعتمد، ليتشرف بتمثيل ابناء الشعب في البرلمان المقبل .

احد مراسلي اذاعة دولية في بغداد اعتاد الاشارة اثناء اعداد تقاريره الى عدد الاصوات التي حصل عليها النائب الفلاني صاحب التصريح من العيار الثقيل ، معتمدا على ما اعلنته مفوضية الانتخابات، فواجه العتب ثم الاعتراض، لكونه يتقصد الكشف عن حجم القاعدة الشعبية الحقيقية لاعضاء في مجلس النواب ، مازالوا يعتقدون انهم في ذيل القائمة وتصريحاتهم لم تجعلهم في المقدمة.

في اول اجتماع لممثلي اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني المكلفة باعداد ورقة عمله وتحديد موعد انعقاده ، اعلن الاتفاق على الابتعاد عن الاعلام في طرح المواقف السياسية المتشنجة بمعنى الامتناع عن تصعيد لهجة تبادل الاتهامات لحين انعقاد المؤتمر المنتظر ، وبعد مرور ايام قليلة جدا ، اطل "الذيول" عبر الفضائيات ، فتشنجت المواقف وتعكرت الاجواء جراء الدخان المتصاعد من نيران اشتعال الازمة ، وشعر القابع في ذيل القائمة ، بأنه نفذ الصفحة الاولى من الوصايا، ليضمن ترشحه في قائمة وائتلاف الزعيم لخوض الانتخابات المقبلة والدخول الى البرلمان ليسهم في تفعيل دوره الرقابي والتشريعي ، وخاصة في تمرير قانون تشكيل الاحزاب ، للإفادة من هذا التشريع بتأسيس تنظيم سياسي يضم القابعين في ذيول القوائم ممن فشلوا في الحصول على خمسة اصوات او اقل لتوطيد التجربة الديمقراطية الجديدة في العراق بدءا من ذيل السمكة وصولا الى الرأس.

أربعة مليارات دينار لتطوير مدينة الصدر

□ بغداد / هالة كريم

أعلن أمين بغداد تخصيص أربعة مليارات دينار لتحسين مستوى الخدمات في مدينة الصدر شرقي العاصمة، فيما أكد وجود زيادة وتحسن واضح في كمية ونوعية الماء الواصل إلى المدينة.وقال صابر العيساوي في تصريح لـ"المدى": إن الأمانة خصصت أربعة مليارات دينار من أجل تحسين مستوى الخدمات في المدينة بشكل عام، موضحا أن "الأموال المخصصة ستصرف بشكل عاجل بواقع مليار دينار لكل بلدية". وأضاف أن "هناك مشاريع أخرى ستدخل الخدمة العام الحالي وهي قيد الانجاز، ومنها مشروع خزان (R٣) الذي تجاوزت نسبة انجازه ٩٠٪ وسيدخل الخدمة نهاية العام الحالي لخدمة مدينة الصدر وزيادة كمية الماء المنتج وتحسين نوعية وفق المواصفات العالمية". وتابع بالقول: إن "هناك تقييما حصل لكمية الماء الواصل إلى المواطنين في مدينة الصدر"، مؤكدا "وجود تقدم وزيادة كبيرة في الكمية وتحسن واضح في النوعية من خلال عمل المشاريع بكامل طاقاتها ومنها مشروع ماء الصدر الذي يعمل بطاقته الإنتاجية إلى جانب افتتاح عدد آخر من المشاريع".وكانت أمانة بغداد، قد أعلنت في التاسع والعشرين من شهر نيسان الماضي، تخصيص أكثر من ٢٥٠ مليار دينار لقطاع الماء الصافي وإكمال تنفيذ المشاريع الإستراتيجية ضمن الخطة الاستثمارية للعام الحالي، فيما أعلنت في الثاني من شهر أيار الجاري، تخصيصها ٥٥ مليار دينار لإنشاء ملاعب رياضية وأسواق عصرية وقاعات للمناسبات خلال العام الحالي في جميع مناطق بغداد. وأفاد العيساوي بأن "شركة تركية ستقوم بأعمال تطوير أربعة شوارع في مدينة الصدر بطول أكثر من ٢٣ كم للمساهمة في تحسين واقع قطاع الطرق وتجميل بعض الشوارع الرئيسة بما يتناسب ومكانة العاصمة".وبين أن "دائرة المشاريع التابعة للأمانة لديها خطة طموحة لتطوير الشوارع والقطاعات من خلال إكسائها بالمقرنص أو الإسفلت، لاسيما بعد اكتمال البنى التحتية كشبكات الماء الصافي والصرف الصحي". وتقع مدينة الصدر في جانب الرصافة من بغداد، وعرفت منذ تأسيسها في ستينيات القرن العشرين، من قبل الرئيس الراحل عبد الكريم قاسم باسم حي الثورة في أول إنشائها، ثم تم تغيير اسمها في زمن النظام السابق إلى اسم (مدينة صدام)، وبعد أحداث ٢٠٠٣ تغير اسمها إلى مدينة الصدر، وتقسم المدينة إلى قطاعات، مساحة القطاع الواحد نحو ٢٥ ألف متر مربع، وتتضمن ٧٩ قطاعا مساحاتها متساوية، فيما تكون بعد عام ٢٠٠٣ قطاع آخر سمي بقطاع (صفر) وأصبحت المدينة تضم ٨٠ قطاعا.

التخطيط تتوعد شركات المقاولات المتلكئة بإجراءات رادعة

□الديوانية / تحسين الزركاني

توعدت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي شركات المقاولات المتلكئة بإجراءات رادعة، فيما طالبت حكومة الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد) بإحالة جميع المشاريع الوزارية المتلكئة في المحافظة إليها.

وقال وزير التخطيط علي يوسف الشكري خلال زيارته إلى محافظة الديوانية لـ"المدى": إن جولته الميدانية هذه شملت محافظات واسط، والمثنى، وذي قار، وميسان، والديوانية، للوقوف على الأسباب الحقيقية لتلكؤ المشاريع الوزارية في المحافظات.

وأكد أنه في "الأيام المقبلة ستقوم الوزارة بإجراءات رادعة، ضد جميع الشركات المتلكئة في القطاعات كافة"، مشيرا إلى أن "المشاريع المتلكئة، تقع ضمن الخطة الاستثمارية للوزارات، فيما تشهد الحكومات المحلية تطورا واضحا، في تنفيذ مشاريعها".

وأضاف الشكري أن "وزارة التخطيط ستحيل المشاريع المتلكئة، التي تقل تخصيصاتها عن العشرة مليارات دينار إلى المحافظات لضمان إنجازها في أسرع وقت".

وكانت الحكومة المحلية بمحافظة الديوانية قد أعلنت في وقت سابق أنها أغلقت نحو ٩٥٪ من ملفات المشاريع المتلكئة فيها ضمن موازنة تنمية الأقاليم خلال العامين المنصرمين، ولم تبق سوى المشاريع الوزارية.

يشار إلى أن وزير التخطيط طالب الحكومة المحلية في الديوانية خلال زيارة سابقة للمحافظة بـ"إغلاق ملف جميع المشاريع المتلكئة منذ العام ٢٠٠٤، كونها أصبحت تشكل عبئا على الحكومات المحلية والوزارات، من جهة وعلى المواطنين من جهة أخرى".

من جهته، أكد محافظ الديوانية سالم حسين علوان لـ"المدى"، خلال مرافقته لوزير التخطيط في جولته، أن "عدم انجاز المشاريع التي تقيمها الوزارات، ينعكس سلباً على مستوى الخدمات المقدمة إلى المواطنين".

يذكر أن الحكومة المحلية في الديوانية قد أعلنت في وقت سابق أنها سددت من موازنة الأعوام الثلاثة الماضية الديون المترتبة على المحافظة بسبب المشاريع التي وصفتها بأنها "مسرطنة أصلا وشكلت عبئا حال دون الشروع بحملة إعمار كالتي شهدتها في العام الماضي على الرغم من ضعف التخصيصات التي رصدتها الحكومة الاتحادية لها".

ودعا علوان إلى "إحالة المشاريع المهمة والحيوية إلى إدارة الحكومة المحلية، التي أثبتت نجاحها، بتنفيذها المشاريع المختلفة خلال مدد إنجازها المقررة".

وكان محافظ الديوانية قد كشف في وقت سابق أن "الوزارات غير قادرة على إدارة مشاريعها في المحافظات، وهذا أحد أهم أسباب تلكؤ مشاريعها، ويجب مراعاة هذا الجانب بالتنسيق مع الحكومات المحلية المستفيدة من تلك المشاريع".

من جانب آخر، قال مستشار محافظ الديوانية للشؤون الفنية حسين كاطع: إن "أكثر الوزارات التي لديها مشاريع متلكئة في المحافظة هي وزارة البلديات والأشغال العامة، إذ تبلغ كلفة مشاريعها المتلكئة ١٩٠ مليار دينار، تليها وزارة الصحة في مشروع المستشفى الاسترالي، فضلا عن قطاعي الطرق والجسور والتربية".

وتضمنت جولة وزير التخطيط الميدانية زيارة مشاريع، جسر مدخل النجف، والمجمع السكني، والمستشفى الاسترالي، وطريق الديوانية دغارة، والمدارس بدل الطينية، ومجمع ماء رقم ثمانية.

بغداد – كركوك.. طريق ما زال يهدد حياة سالكيه

□ بغداد / جواد محمد

المرور بطريق بغداد – كركوك لا يخلو من مشاهد مفزعة لا تخطئها العين، وآثار سيارات مدمرة، بعضها من مخلفات الانفلات الأمني في الأعوام السابقة، وغالبيتها حوادث مرورية تكاد تكون يومية بسبب عدم صلاحية هذا الطريق الحيوي الذي يربط العاصمة بغداد بالمحافظات الشمالية.وعلى الرغم من إدراج هذا الطريق ضمن الخطة الاستثمارية في حزيران ٢٠١٠ وبكلفة ١١٣ مليار دينار، بحسب إعلان وزيرة الإعمار والإسكان بيان دزة يي آنذاك، ما زال هذا الطريق يعاني من إهمال واضح وكبير في نسب إنجازه.

وقد أشار أغلب سالكي هذا الطريق إلى الإهمال الواضح فيه منذ سنوات، ابتداء من قضاء الخالص مرورا بقضاء طوز خورماتو وانتهاء بقضاء داقوق.

وفي حديثه لـ"المدى" يقول حسين فرج، أحد سائقي سيارات نقل المسافرين على خط بغداد – أربيل: إنه "طريق حيوي تسلكه بكثرة مركبات حمل أهلية وحكومية لنقل البضائع، فضلا عن سيارات نقل المسافرين، ولكنه غير صالح كونه من خط واحد وغير معبد، وفيه الكثير من المطبات والحفر ويعاني الإهمال منذ فترة طويلة ولم تجر عليه أعمال إدامة".

فيما بين عدنان جاسم محمد، سائق على الخط نفسه، أنه يعمل على هذا الخط منذ خمس سنوات ولم يلاحظ أي تغيير فيه، وأنه في بعض الأحيان يضطر إلى خفض السرعة لتصل إلا ما دون ٦٠كم/ ساعة بسبب المطبات، وإذا أراد أن يسرع على هذا الطريق فإن سرعته لا تتجاوز ١٢٠ كم/ساعة كحد أقصى، فيما تتجاوز سرعته ١٨٠ كم/ساعة عندما يتوجه إلى المحافظات الجنوبية بسبب عرض الطريق الجنوبي.

وأشار إلى أن الوقت الذي يستغرقه قطع هذا الطريق في حال تأهيله هو ثلاث ساعات بينما يصل الآن إلى أكثر من ست ساعات.وقد أبدى سالكو هذا الطريق من الركاب استياءهم منه، حيث يقول يوسف صابر، أحد ساكني محافظة أربيل أنه "جاء إلى بغداد للمرة الأولى، وهو مستاء من الطريق لأنه ضيق وخطر مما دفع السائق إلى السير ببطء، في رحلة دامت أكثر من ست ساعات قضيتها في رحلة متعبة وخطرة".وبين كفاح عبد، أحد ساكني محافظة بغداد أنه يذهب باستمرار إلى مدينة أربيل لارتباطه بعمل هناك، وعلى الرغم من أنه يعرف الطريق جيدا ولكنه لا يستطيع أن يذهب بسيارته الشخصية وذلك لأن الطريق خطر وبحاجة إلى سائق ماهر ويقظ، فضلا عن الزحامات الحاصلة فيه بالفترة الحالية مع اقتراب موسم السياحة، على حد قوله.

وتكشف إحصاءات مرورية أن الحوادث الناجمة جراء السرعة في القيادة ورداءة طريق بغداد – كركوك التي يسلكها السائقون، كانت السبب بوفاة وإصابة العديد من المواطنين، فضلا عن افتقار الطريق إلى الإشارات المرورية واللوحات التحذيرية والدوائر الفسفورية وعدم وجود الخط الفاصل سواء على جانب الطريق أو في المنتصف والتي تساعد السائق على القيادة بشكل أفضل.

كركوك تلزم المحال التجارية والدوائر الحكومية بنصب كاميرات مراقبة

□ كركوك / المدى

قرر مجلس محافظة كركوك إلزام أصحاب المتاجر والشركات والصاغة والمؤسسات الحكومية بنصب كاميرات مراقبة، فيما بحث عمل المولدات الأهلية في المحافظة والإجراءات القانونية ضد مزوري الشهادات من أعضاء مجالس الأقضية والنواحي.

وذكر بيان صحفي للمجلس تلقت "المدى" نسخة منه، أن المجلس قرر خلال اجتماع عقده أمس، بحضور رئيسه حسن توران بهاء الدين، وممثلو جميع القوائم والكتل السياسية في المجلس، ومنسقو مجالس الأقضية والنواحي، إلزام أصحاب المحال التجارية والصاغة والشركات والدوائر الحكومية كافة بنصب كاميرات مراقبة خارجية لأغراض أمنية.

وبين أن ذلك جاء على خلفية الكتاب الصادر من مكتب القائد العام للقوات المسلحة وكتاب آخر من وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني يوعز إلى مجالس المحافظات بإصدار التوصيات الخاصة بنصب كاميرات التسجيل الصوري في عموم الدوائر الحكومية والمحال التجارية، مشيرا إلى أن اللجنة الأمنية والقانونية في المجلس ستتولى وضع الضوابط والتعليمات بالتنسيق مع الجهات الأمنية ذات العلاقة حول الموضوع.

وأشار البيان إلى أنه جرى خلال الاجتماع بحث مقترحات اللجنة العليا لمتابعة عمل المولدات الأهلية لشهر حزيران، مبينا أنه تقرر إبقاء سعر الأمبير الواحد ثلاثة آلاف دينار مع تجهيز المولدات الأهلية بـ١٥ لترا من الوقود لكل (KV) واحد على أن تبدأ ساعات التشغيل مع انقطاع التيار الكهربائي مباشرة وعلى مدار ٢٤ ساعة وفي عموم المحافظة، باستثناء قضاء داقوق وناحية الزاب حيث سيتم تجهيز المولدات بـ٣٠ لترا لكل (KV) ويقوم مجلسيهما بتحديد سعر الامبير.

ولفت إلى انه في حال حدوث زيادة في انقطاع التيار الكهربائي سيعقد المجلس اجتماعا لاتخاذ التعليمات المناسبة لاسيما فيما يتعلق بحصة المولدات من الوقود.

وذكر البيان أن المجلس ناقش ضمن جدول أعماله التوصيات المقدمة من قبل لجنة الخدمات في المجلس، وبناء على طلب رئاسة مجلس المحافظة، بعد ورود شكاوى كثيرة من المواطنين بخصوص تنظيم عمل محال بيع المشروبات الكحولية، مفيدا أن المجلس وافق على التوصيات المقدمة بهذا الخصوص مع تنظيم المسافة المحددة بين تلك المحال ودور العبادة وفقا للضوابط والقوانين المعمولة بها، والإيعاز إلى الجهات التنفيذية بتفعيل قرارات المجلس.

وأكد البيان أن جدول الأعمال تضمن اتخاذ الإجراءات القانونية بحق مزوري الشهادات الدراسية، "إذ أشار رئيس المجلس إلى أنه بعد سلسلة المخاطبات والإجابات من مجلس شورى الدولة واللجنة القانونية في مجلس النواب فضلا عن استفسار ديوان الرقابة المالية حول الإجراءات المتخذة ضد مزوري الشهادات من أعضاء مجالس الأقضية والنواحي فإن المجلس سيتخذ الإجراءات القانونية بحق كل من يثبت تقديمه لشهادات مزورة إلى رئاسة المجلس".

كاميرات مراقبة